

CD/PV.921  
27 February 2003

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والعشرين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد دجيسمون كاسري (إندونيسيا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٢١ لمؤتمر نزع السلاح.

السادة المندوبون الموقرون، كما تعلمون، هزّ زلزال عنيف وقع يوم الاثنين في منطقة نائية بغرب الصين وأودى بحياة ما لا يقل عن ٢٥٧ شخصاً ودمر مئات المباني. وأود بهذه المناسبة أن أعرب، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح، عن تعاطفنا وخالص عزائنا للناجين ولحكومة الصين وشعبها.

لدي اليوم قائمة متحدثين طويلة للجلسة العامة. وتتضمن قائمتنا حتى الآن ١٢ متحدثاً من بلجيكا وأوكرانيا وأستراليا وكندا وهولندا وماليزيا واليابان ورومانيا وإيطاليا ومنغوليا وتايلند وتركيا.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا الموقر السفير جان لينت.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بمناسبة حديثي للمرة الأولى في ظل رئاستكم، أن أهنتكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة. وأؤكد لكم مساندة وفدي التامة لكم في سعيكم إلى وضع برنامج عمل مقبول من الجميع حتى يمكننا أن نبدأ عملنا في مؤتمر نزع السلاح.

وأتحث إليكم بصفتي رئيس الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٣، أي بعد يومين، سنحتفل بالذكرى الرابعة لبدء نفاذ الاتفاقية.

ولدينا من الأسباب كل ما يدعونا إلى الاحتفال فقد أصبحت ١٣١ دولة، من بينها ٣٩ دولة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، أطرافاً الآن في الاتفاقية التي تحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وهناك ١٥ دولة أخرى، منها ٤ دول أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، قد وقعت على الاتفاقية لكنها لم تصدق عليها بعد.

وليس أدل على حيوية الاتفاقية من نجاح الاجتماع غير الرسمي الذي عقد بين الدورتين منذ أسبوعين في جنيف وحضره ما يزيد على ٥٠٠ مشترك من جميع أنحاء العالم.

وأكدوا أن الاتفاقية تتعلق بتعددية الأطراف، بما أن الدول الموبوءة بالألغام والدول القادرة على مساعدتها تعمل سوية بروح من التعاون من أجل معالجة مشاكل إزالة الألغام وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا، بمساهمة مهمة من شركاء مثل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية المعنية.

وتتعلق الاتفاقية بمكافحة هول الأسلحة التقليدية الوحشية الغاشمة التي ما زالت تقتل وتشوه آلاف الأبرياء كل عام.

وتتعلق الاتفاقية أيضاً بالامتنال. ويوافق يوم ١ آذار/مارس ذكرى مرور أربعة أعوام على بدء نفاذ الاتفاقية وهو أيضاً أول موعد نهائي يجب أن تنقيد به ٤٥ دولة من الدول الأطراف لتدمير مخزوناتهما بموجب الاتفاقية ومعدل الامتنال لهذه الاتفاقية مثير للاهتمام، فالدول الأطراف التي حددت ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ موعداً نهائياً لها، قد أشارت جميعها فيما عدا دولة واحدة، إلى أنه لن يكون لديها أي مخزونات في ذلك التاريخ.

وتتعلق الاتفاقية باتخاذ الدول لإجراءات مجدية من أجل نزع السلاح وتعزيز السلم ومعالجة الآثار الإنسانية للألغام المضادة للأفراد. وهذا تحديداً ما شهدناه من ٥٥ دولة طرفاً أزالت الألغام المضادة للأفراد من ترساناتها أو سوف تستكمل قريباً برامجها الخاصة بالتدمير. وبلغ مجموع ما قامت بتدميره نحو ٣٠ مليون لغم أرضي. ولتحقيق ذلك، تحلت الدول الأطراف بروح الانتماء فحتى الدول التي تعاني من ندرة الموارد المالية قامت بتدمير مخزونها.

وتتعلق الاتفاقية بالشفافية، إذ قدم ما يزيد على ٨٠ في المائة من الدول الأطراف تقارير عن تشريعها الوطنية ومخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومواقع المناطق الملغمة.

وتتعلق الاتفاقية بقاعدة دولية، لأن عدداً كبيراً من الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية قامت بتطبيق تشريعات وطنية تحظر التصدير والنقل. وبعضها فرض وقفاً اختيارياً للإنتاج. ونحشها جميعها على اتخاذ الإجراءات للانضمام سريعاً إلى الاتفاقية.

وبالقرار ٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والمعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام"، الذي اعتمده الجمعية العامة بأغلبية ١٤٣ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع ٢٣ عضواً عن التصويت، واشترك في تقديمه رقم قياسي بلغ ١٤٠ دولة، من بينها ١٠ دول موقعة ودولتان من أعضاء مؤتمر نزع السلاح - وهما بولندا وأوكرانيا - دعيت جميع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية إلى الانضمام إليها فوراً. وسرنا في هذا الصدد أن نعلم أن تركيا أصبحت في المرحلة الأخيرة للانضمام إلى الاتفاقية. ونرحب بالبيانات الإيجابية التي أدلت بها سري لانكا أثناء مباحثات عملية السلام والتي أشارت فيها إلى إمكانية انضمامها إلى الاتفاقية.

وبذلك القرار، حثت الجمعية العامة جميع الدول التي وقعت على الاتفاقية ولكن لم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك فوراً، وفي هذا السياق، نرحب بتصويت البرلمان اليوناني بالإجماع في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ لصالح التصديق على الاتفاقية وبإيداع اليونان لوثائق تصديقها في نفس اليوم الذي ستقوم فيه تركيا بذلك. كما نرحب بعرض حكومة ليتوانيا لمشروع على البرلمان بشأن التصديق على الاتفاقية في نهاية عام ٢٠٠٢. ونود أن نشجع إثيوبيا التي وقعت على الاتفاقية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وإندونيسيا التي وقعت عليها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وبولندا التي وقعت عليها في نفس اليوم، وأوكرانيا التي وقعت عليها في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التصديق على الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

وبذلك القرار، دعيت جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها إلى القيام طواعية بتقديم معلومات لزيادة فعالية الجهود العالمية المبذولة في مجال الألغام. ونرحب في هذا الصدد بتقديم ليتوانيا باختيارها لتقرير يتعلق بالشفافية بموجب المادة ٧، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ونشجع جميع الدول التي ليست أطرافاً أن تحذو حذوها.

وأوشكت الاتفاقية أن تبلغ العالمية. وقد أثبتنا بعملنا إيماننا القوي بأن الأثر البشري للألغام الأرضية المضادة للأفراد يستلزم إزالتها. وفي الوقت ذاته، أثبتت الدول التي قامت بتدمير ألغامها أن باستطاعة قواتها المسلحة أن تعيش بدون هذه الأسلحة. ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تحذو حذونا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير بلجيكا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سكوراتوفسكي (أوكرانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أؤكد للحاضرين الموقرين أن حكومة أوكرانيا تبذل أقصى ما في وسعها لتصديق البرلمان بأسرع ما يمكن على اتفاقية أوتاوا.

ولكن اسمحو لي في البداية، بمناسبة حديث وفدي للمرة الأولى، بأن أهنتكم على تولي رئاسة مداولاتنا وأن أعرب عن إيماني العميق بأن ما تتحلون به من حكمة وخبرة سيعود بالنفع على جميع الوفود ويساعد في تحقيق طفرة طال انتظارها في دراسة برنامج العمل. ويتعهد وفد أوكرانيا بتقديم دعمه والالتزام بمساعدتكم في هذه المساعي.

ويود وفدي أيضاً أن يضم صوته إلى الوفود التي أعربت عن تأييدها لاقتراحات السفراء الخمسة. ورغم أن الاقتراحات أقل من توقعاتنا في أوكرانيا - كدولة طرف لعبت دوراً رائداً في عملية نزع السلاح على مستوى العالم - فإننا ندرك تماماً أن علينا أن نأخذ الواقع بعين الاعتبار وأن نفعل كل ما نستطيع في هذه الحالة. ولا يسعنا مع ذلك سوى أن نعرب عن خيبة أملنا الشديدة لأن العملية التي بدأت بهذا القدر الكبير من الحماس في أوائل التسعينات أصبحت تعاني من الجمود في بداية هذه الألفية. وفضلاً عن ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل أن هذا الجمود الناجم عن تغيير مفاجئ في عقل وسلوك بعض العناصر الفاعلة الرئيسية قد ثبط همم دول أخرى بشكل واضح، لكنه قد يشجع أولئك الذين ما زالوا يتشبثون بقيم الحرب الباردة.

ونؤيد الرأي الذي أعرب عنه في هذه القاعة ويذهب إلى أن أساس حل مشكلة مؤتمر نزع السلاح يكمن في العواصم. وعلى الوفود الموجودة هنا أن تنقل روح المناقشات الدائرة في هذا المحفل المهيب إلى عواصمها.

ولذا يرى وفدي في هذه الحالة أن من الضروري

العمل على أساس اقتراح السفراء الخمسة؛

حث الدول التي ترغب في تعديل اقتراح السفراء الخمسة على تقديم اقتراحاتها خطياً بأسرع ما يمكن؛

متابعة العمل انطلاقاً من مبدأ عدم ترابط العناصر المكونة لاقتراح الخبراء الخمسة ومن ثم إذا ما أصبح من المستحيل الاستمرار بجميع العناصر، يكتفى بالعناصر المتفق عليها مع مواصلة السعي إلى توافق الآراء بشأن العناصر المعلقة؛

الامتناع في هذه المرحلة عن محاولة إضافة عناصر جديدة إلى برنامج العمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل أستراليا، السفير سميث.

السيد سميث (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة وبخالص التمنيات بمناسبة تعيينكم رئيساً لهذا المؤتمر. ويسعدني أن أرى ممثل إندونيسيا، جارنا الشمالي العظيم، الذي تربطه بأستراليا علاقات تعاون قوية، يقود عملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تعاون وفدي التام

معكم في سعيكم من أجل إحراز تقدم في أعمال المؤتمر في فترة ولايتكم. ورغم سعادي بتوليكم الرئاسة، يا سعادة السفير كاسري، اسمحو لي أن أعرب عن أسفي لعدم تمكن السفير نوغروهو ويسنومورتي من الحضور هنا معنا. وسأكون ممتناً لو تكرمت بإبلاغه خالص تمنياتنا.

إن وجود عالم خال من الأسلحة النووية هو هدف أعتقد أننا جميعاً نصبو إليه. لكنه هدف لا يمكن تحقيقه من الناحية العملية إلا عبر أنظمة عدم انتشار نووي عالمية فعالة. ولذا فإن التزام أستراليا بمعاهدة عدم الانتشار النووي لا يتزعزع. ولهذا تناصر أستراليا بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا تدعو أستراليا إلى الشروع الفوري في مفاوضات حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية.

إن أقوى عائق أمام انتشار الأسلحة النووية هو صعوبة الحصول على كميات كافية من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة. ووجود معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيحكم الرقابة الدولية على إنتاج المواد الانشطارية، مما يعزز الحواجز أمام الانتشار النووي. والمهم أنها ستخضع جميع المرافق النووية القادرة على إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة في جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي، لتحقيق دولي ملزم قانوناً.

ويشكل فرض حد أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة خطوة أساسية نحو تحقيق نزع سلاح نووي لا رجعة فيه. ولذا فإننا نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد، رغم إقرار هذه المعاهدة بشكل متكرر باعتبارها الخطوة المنطقية التالية على جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومؤخراً في قرار اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في دورتها السابعة والخمسين. وتحت أستراليا جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق بشأن برنامج عمل الآن، حتى يتسنى لهذا المؤتمر أن يسهم إسهاماً مثمراً في تعزيز الأمن العالمي.

والى أن تبدأ المفاوضات الرسمية في مؤتمر نزع السلاح، ترى أستراليا أن من المفيد مواصلة الأعمال غير الرسمية في جنيف بشأن قضايا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، نقدر كثيراً مبادرة هولندا لعقد سلسلة منظمة من الحلقات الدراسية الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومن المقرر عقد الحلقة القادمة غداً. ونعتبر الحلقات الدراسية ممارسة مفيدة للتوعية وتبادل المعلومات، تساعد الوفود على التعمق في فهم الدور الهام الذي ستقوم به المعاهدة في مجال تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ولذا فإننا نشجع بقوة جميع الوفود، ولا سيما الوفود التي لم يكن لديها استعداد في الماضي للمشاركة بفعالية في هذه الحلقات الدراسية، على أن تنتهز هذه المناسبة للقيام بذلك.

وأود كذلك أن أحث جميع الوفود على المشاركة في حلقة العمل الخاصة بالتحقق، التي تنظم بالاشتراك بين اليابان وأستراليا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والتي من المقرر عقدها في ٢٨ آذار/مارس، كما أعلن زميلنا السفير إينوغوشي في الجلسة العامة المعقودة في الأسبوع الماضي. وحلقة العمل هذه ستتيح لنا التعمق في فهم كيفية إجراء التحقق بموجب النظم الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وستتيح فرصة أخرى لدراسة الشكل الذي قد يتخذه التحقق في إطار معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أنتهز هذه المناسبة لأؤيد التعليقات التي أبداها السفير جان لينت لتوه فيما يتعلق بنجاح الاجتماع الأخير المعقود بين الدوريتين بشأن اتفاقية أوتاوا وعلى وجه الخصوص برنامج تدمير المخزونات. وانقضاء الموعد النهائي الأول يوم السبت من هذا الأسبوع، وتقييد ٤٤ دولة طرفاً، بما فيها أستراليا، بهذا الموعد النهائي هو تطور يبعث على الارتياح بدرجة كبيرة ويحمل رسالة دافعة للعالم كله بأن الألغام المضادة للأفراد ليست سلاحاً أساسياً لأمن أي دولة. بل إن هذه الألغام، تشكل تهديداً للمدنيين ولا محل لها في ترسانة أي بلد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير سميث على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وكذلك على خالص تمنياته للسفير نوغروهو ويسنومورتي. وسأبلغه هذه التمنيات بالتأكيد. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل كندا، السفير ويستدال.

السيد ويستدال (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد السفير، هنئكم على توليكم المنصب. ونرحب بقيادتكم وسنعمل كل ما في وسعنا لمساعدتكم.

السيد الرئيس، سيحتفل الكنديون هذا السبت، هنا في جنيف وفي بعثتنا في البلدان الأخرى وفي جميع أنحاء بلدنا، بالذكرى السنوية الرابعة لاتفاقية أوتاوا. ونشعر بالتفاؤل إزاء تطور هذه الاتفاقية. وقد بلغ مجموع أعضائها الآن ١٣١ بلداً. وانضمت إليها في العام الماضي ١٠ بلدان، بعضها من أشد بلدان العالم تلوثاً بالألغام. وأود أن أوجه كلمة ترحيب خاصة إلى البلد المجاور لكندا هنا في مؤتمر نزع السلاح. فالتزام الكاميرون يبدأ نفاذه في الذكرى السنوية الرابعة بالتحديد. ونود أن يفعل كل بلد خارج الاتفاقية ذلك أيضاً. وهذا لن يحدث بطبيعة الحال لكننا سنبدل أقصى ما في وسعنا للاقتراب من هذا اليوم، خلال العام القادم الذي ستتولى فيه كندا التنسيق في فريق الاتصال المعني بتعميم الاتفاقية على مستوى العالم. واسمحوا لي يا سيادة الرئيس بأن أعرب عن أملنا في أن يتمكن بلدكم سريعاً من التوقيع عليها.

إن احتفالنا يوم السبت سيكون في المقام الأول بتأسيس الاتفاقية لقاعدة دولية جديدة قوية. والدليل أن عدداً كبيراً من البلدان التي ما زالت خارج الاتفاقية تعترف رغم ذلك بدورها وأهدافها وتوليها احتراماً حقيقياً. وتساهم هذه البلدان في إزالة الألغام وتدميرها وتقييد بقواعد حظر استعمالها وإنتاجها وتصديرها. ونعتقد أن الاتفاقية شاملة. وهي ملزمة قانوناً. وعدد أعضائها كبير ومتزايد ولا توجد ضرورة لاستكمالها بصكوك أخرى ملزمة قانوناً لا تقوم إلا بمعالجة جزئية للمشكلة. ونشجع الدول التي ترى أنه ليس بإمكانها الانضمام إلى الاتفاقية وتخدم أهدافها الإنسانية بالكامل على اتخاذ الخطوات بنفسها برفض نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على سبيل المثال، أو بتدمير تلك المخزونات، ومن ثم تدعيم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي العريض إلى أن يتسنى لها الانضمام.

وتحدث الاتفاقية اختلافاً حقيقياً في العقلية وفي الحياة على الساحة في آن واحد. وأصبحت الحكومات والمجتمع المدني والجمهور بصورة عامة أكثر وعياً إلى حد بعيد بمخاطر الألغام الأرضية وتلتزم التزاماً فعلياً بإزالتها. وبزغت روح ونهج جماعيان. وتشترك البلدان المتقدمة والنامية، الملوثة منها بالألغام والخالية منها، مجتمعة، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني، وتساهم بروح مشتركة من التعاون الجدير بالترحيب، على نحو ما يتجلى في الأسبوع الحافل بالأعمال الذي شهدته مؤخراً اللجان الدائمة المعقودة فيما بين الدورات. وكان هناك ما يزيد على ٥٠٠ مندوب من الدول الأطراف والدول التي ليست أطرافاً بعد والمنظمات الدولية وغير الحكومية يتعاونون فيما بينهم

جميعاً من أجل زيادة وتحسين المساعدات المقدمة إلى الضحايا، وتعجيل إزالة الألغام، وتشجيع التكنولوجيات الحديثة لإزالة الألغام، وتدمير المخزونات، والتوعية بمخاطر الألغام وبعبارة أخرى تعزيز الأداء العام للاتفاقية.

والواقع أن هناك تقدماً رائعاً قد أحرز على مدى السنوات الأربع من وجود هذا الصك. وتشير الحملة الدولية لحظر الألغام البرية إلى أن ٦١ بلداً قد دمرت ما يزيد على ٣٠ مليون لغم أرضي خلال العقد الماضي، ومعظمها في برامج خاصة بالامتثال لاتفاقية أوتاوا. وهذا الإجراء سيمنع حجماً كبيراً من البؤس وسينقذ حياة عدد كبير من الناس. وللاتفاقية تأثير يمكن إثباته على سلوك الدول. ونلاحظ أنه لم يتم الإبلاغ عن استخدام الألغام المضادة للأفراد في إثيوبيا وإريتريا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. فمنذ ذلك التاريخ انضمت إريتريا إلى الاتفاقية.

وترجع أهمية هذه الذكرى السنوية الرابعة للاتفاقية أيضاً إلى أنها توافقت الموعد النهائي الأول المحدد لبعض الدول الأطراف لتدمير المخزونات، وفي هذا المجال ترد أنباء جديدة بالترحيب عن التنفيذ الصارم للالتزامات بموجب الاتفاقية. ونثني على جميع البلدان التي أتمت تدمير مخزونها ونعرض من جديد تشجيعنا ومساعدتنا العملية على تلك البلدان التي لم تقم بعد بالوفاء بذلك الوعد.

(تابع الكلمة بالفرنسية)

ونحن ندرك تماماً التحديات الكبيرة التي نواجهها في تنفيذ الاتفاقية، وبخاصة في البلدان النامية. ولدعم هذه العملية، جددت حكومة كندا مؤخراً التزامها بإزالة الألغام بإعلان عن مساهمة جديدة قدرها ٥٠ مليون دولار. وستتيح هذه المساهمة لكندا مضاعفة مساعيها المستمرة من أجل بلوغ الأهداف الإنسانية لاتفاقية أوتاوا. ولن يتسنى بلوغ هذه الأهداف الإنسانية إلا بتيسير تدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق التي وضعت فيها، وتوعية السكان بمخاطر الألغام، وتدمير المخزونات من هذه الألغام، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وتشجيع إعادة إدماجهم في المجتمع، وإقناع المزيد من الدول بالانضمام إلى الاتفاقية والتقييد بأحكامها.

وتوشك اتفاقية أوتاوا أن تدخل مرحلة جديدة هامة من وجودها. فبالإضافة إلى المساعي المستمرة التي أشرت إليها تواتر، ستركز الدول الأطراف اهتمامها من الآن فصاعداً على المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، وهو المؤتمر الذي سيعقد في العام القادم. وهناك عملية تشاور ودراسة جارية بتوجيه بارع من السفير لينت الذي يرأس حالياً الاجتماع الرابع للدول الأطراف. وترى كندا أن هذا المؤتمر سيتيح الفرصة للاحتفال بالنجاحات المتعددة التي حققتها الاتفاقية والنظر أيضاً في التحديات التي لم يتم التغلب عليها بعد. والفكرة التي نود أن نوضحها في هذه المناسبة هي أولاً وقبل كل شيء أنه ما زال أمامنا عمل وأن الاتفاقية ما زالت تحتاج إلى اهتمام قادتنا السياسيين والتزامهم حتى تحقق عالماً خالياً من الألغام الأرضية في نهاية الأمر.

ونظراً لما قطعناه من شوط خلال أربعة أعوام، فإننا مقتنعون بقدرتنا على تحقيق ذلك. وهدفنا هو: عالم خال من هذا التهديد. والتزام كندا لن يصيبه الوهن أمام هذه المهمة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ويستدال على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل هولندا، السفير ساندرز.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي، في كلمتي الأولى في ظل رئاستكم، أن أهنئكم وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لجهودكم وأن أعرب عن ثقته في مهاراتكم الدبلوماسية في قيادة هذا المؤتمر.

وقبل أن أتطرق إلى الموضوع الرئيسي لبياني، أود أن انضم إلى من سبقوني في الحديث وأتكلم بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام. وبوسعي أن أبلغ أعضاء هذا المؤتمر أن المخزون الإجمالي من الألغام المضادة للأفراد التي كانت هولندا تمتلكها، الذي بلغ قرابة ٢٥٠.٠٠٠ لغم في عام ١٩٩٦ قد تم تدميره. ودمر آخر الألغام المتبقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وبذلك نكون قد امتثلنا أحكام اتفاقية أوتاوا بالكامل.

وفي الأسبوع الماضي، تحدث ممثل اليابان الموقر، السفير اينوغوشي، عن موضوع المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أن انتهز هذه المناسبة لأطرح عليكم بعض أفكارنا بشأن هذا الموضوع.

من البديهي أن هولندا تشارك اليابان الرأي تماماً فيما يتعلق بإيلاء الأولوية للمفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والواقع أنه منذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ وولاية شانون، بالصيغة الواردة في الوثيقة CD/1299، يوجد توافق آراء بشأن ضرورة إجراء المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن أخوض في الأسباب التي منعت قيام هذه المفاوضات حتى الآن؛ فنحن جميعاً نعرفها جيداً. وسأكتفي بتكرار ما سبق أن ذكرته في هذه القاعة: إن باستطاعة هولندا أن تؤيد ما يعرف باسم اقتراح السفراء الخمسة بصيغته الحالية وباستطاعتها أن تبدأ العمل في مؤتمر نزع السلاح على هذا الأساس من الآن فصاعداً.

إن الغرض الرئيسي من بياني اليوم هو معالجة بعض الجوانب الموضوعية الخاصة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عقب ما قدمته لنا جنوب أفريقيا في ورقة عملها الممتازة، الواردة في الوثيقة CD/1671، والجوانب التي أبرزها زميلي الياباني في الأسبوع الماضي. وما يدفعني إلى ذلك هو إيماني بضرورة إجراء هذا النقاش في هذا المؤتمر، بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود برنامج عمل لدينا.

في أوائل ربيع عام ١٩٩٩، أي منذ أربعة أعوام مضت عندما كانت المفاوضات الخاصة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تبدو وشيكة، تلقى وفدي توجيهات من عاصمتنا تتضمن عدداً من المبادئ والمواقف التي يتعين اتخاذها خلال تلك المفاوضات.

وفيما يلي الأسس التي كان موقفنا - ولا يزال - ينطلق منها. فأولاً، يجب أن يكون حظر إنتاج المواد الانشطارية قابلاً للتحقق منه بشكل مناسب وبأقل تكلفة ممكنة: إذ يشكل التحقق المناسب والفعال من حيث التكلفة مسألة أساسية. وثانياً، يجب أن يكون هناك تقارب في الوقت المناسب بين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتدابير المماثلة التي سيجري اتخاذها بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بشأن الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. وثالثاً، يجب أن يشترط لبدء نفاذ المعاهدة أن تصدق عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. ورابعاً، وأخيراً وليس آخراً، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي خطوة في منتصف الطريق المؤدي إلى نزع



السلاح النووي وليست تسوية نهائية. وبناءً على ذلك، فهناك عدد من القضايا المتعلقة، مثل قضية المخزونات أو الاحتياز، لا يلزم بالضرورة معالجتها بشكل نهائي في هذه المعاهدة.

ولا غرابة في أننا كنا وما زلنا نتوقع أن تكون أهم مسألتين في المفاوضات الجارية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هما نطاق المعاهدة والتحقق منها.

وفيما يتعلق بالنطاق، لا تمنع ولاية شانون معالجة المفاوضات لقضايا أخرى إلى جانب فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة. ولا يخفى أن عدداً من الوفود في هذا المؤتمر ستثير بالتأكيد قضية الإنتاج السابق.

وقد تقبل هولندا إدراج المخزونات الحالية في المفاوضات، لكننا نشعر في الوقت ذاته أن التوصل السريع إلى اتفاق أهم. ولهذا السبب، نفضل تفسيراً محدوداً للولاية. ومهما كانت معالجة المخزونات والاحتياز أيضاً مستصوبة من زاوية نزع السلاح النووي، فمن المحتمل أن تتسبب في تأخير المفاوضات بدرجة غير مقبولة.

ولا يعني هذا أن الشفافية المتصلة بالمخزونات والتخفيض والتحويل الخاضعين للرصد لا تشكل أهمية فائقة ومباشرة لترع السلاح النووي والأمن الدولي. وأظن أن موقفنا بشأن هذا الموضوع معروف تماماً. ولذا أشير إلى البيان الذي أدليت به بشأن هذا الموضوع منذ عام تحديداً، أي في ٢٨ شباط/فبراير من العام الماضي، كما هو مبين في الوثيقة CD/PV.895. ولعلكم تتذكرون أن كل ذلك يتعلق بالشفافية.

وفيما يخص مسألة المخزونات، قد تؤيد هولندا اتباع نهج مزدوج يسمح، بالتوازي مع المفاوضات الجارية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بتصوير التزام بالتفاوض بشأن معاهدة تشمل المخزونات الموجودة كخطوة تالية في العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونرى كذلك حسنة كبيرة في نهج جنوب أفريقيا القائم على تضمين معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مواد الأسلحة التي يعلن وجود فائض فيها وما يرتبط بذلك من مرافق توقفت عن الإنتاج أو أخرجت من الخدمة.

وفيما يتصل بالتحقق، تتعلق المسألة الرئيسية الثانية التي ينبغي التفاوض بشأنها بتحديد ما ينبغي التحقق منه لاستيفاء شرط الولاية وهو "قابل للتحقق منه بفعالية". وسيعني ما يسمى بالنهج المركز اقتصار التحقق على مرافق الإثراء والتجهيز نظراً لما لها من قدرة مباشرة على إنتاج المواد الانشطارية من النوعية المستخدمة في الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتيح هذا النهج قدرات كشف للمرافق غير المعلن عنها. ويبدو النهج المركز مستلهماً بصورة رئيسية من اعتبارات البساطة والشفافية وسهولة التنفيذ. كما تشكل الأسباب المالية، بطبيعة الحال، حجة رئيسية لاتباع هذا النهج.

وتكمن المشكلة المرتبطة باتباع النهج المركز في موثوقيته. وكما نعلم جميعاً، هناك احتمال لأن تستخدم المفاعلات المدنية ومفاعلات البحوث والكهوف الحارة وغير ذلك من المرافق النووية التي لن يغطيها النهج المركز في أنشطة معالجة سرية. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن هناك شكاً في مدى كفاية قدرة الكشف في البلدان التي كانت في الماضي مسرحاً لهذا النشاط النووي الواسع والمتنوع.

ولهذا السبب، تفضل هولندا اتباع نهج أكثر شمولاً. ومن المسلم به أن هذا النهج سيكون أعلى تكلفة. لكن التحقق من المرافق الضخمة للإثراء والمعالجة، كما أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلى تكلفة إلى حد بعيد نسبياً من توفير الضمانات للمرافق النووية المدنية الصغيرة الحجم. ومن ثم فإن التكاليف الإضافية المترتبة على تغطية هذه الفئة الأخيرة لن تكون على الأرجح مفرطة.

وهناك أيضاً حجة مبدئية هامة يستند إليها وهي مبدأ عدم التمييز. إذ يتعين على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - أو سيتعين عليها - قبول أكثر الضمانات شمولاً، مع قبول البروتوكول الإضافي بالتأكيد. ولن يكون من المنطقي الموافقة على أن النهج المركز سيفي بالغرض فيما يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية والتي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. فهذا سيجعل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمييزية وسيشكل ضغطاً على ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قبلتها الدول الأخرى.

وترى هولندا أنه ينبغي أن يكون نظام التحقق الخاص بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مستنداً إلى النظام الحالي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان اتساق التحقق من جميع المواد الانشطارية، سواء في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أو في إطار معاهدة عدم الانتشار، مع نظام الضمانات الحالي. وهذا أيضاً سيؤدي إلى تجنب حالة يبدأ فيها نظاما التحقق في الانفصال على مر الزمن، مع كل ما سترتب على ذلك من آثار.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، تحبذ هولندا عملية تنفيذ على مراحل لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فيما يتعلق بالبلدان الثمانية المعنية، تبدأ بمرافق الإثراء والمعالجة، ثم تمتد إلى المرافق الأخرى. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تلتقي أحكام التحقق في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الوقت المناسب مع أحكام التحقق في معاهدة عدم الانتشار النووي.

وستكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأسباب تتعلق بالخبرة وفعالية التكاليف، هي أنسب منظمة لتولي مهمة التحقق الخاصة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يبدو وجود منظمة مستقلة أمراً ضرورياً. وقد ننظر في اعتماد صيغة معاهدة عدم الانتشار النووي أي تفويض التحقق إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعقد المؤتمرات بانتظام للدول الأطراف لاستعراض الامتثال للمعاهدة.

لقد قمت الآن بتنفيذ التوجيهات التي تلقاها وفدي في بداية ربيع عام ١٩٩٩. وكان ينبغي أن أفعل ذلك خلال عملية تفاوضية. ومن المؤسف أن الظروف لم تسمح حتى الآن بإجراء هذه المفاوضات. ولهذا قمت بذلك خارج إطار المفاوضات ولكن داخل إطار مؤتمر نزع السلاح. وأدعو أعضاء المؤتمر الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه، كما فعلت اليابان وجنوب أفريقيا. ولعلنا نحقق سجلاً مثيراً للاهتمام ونضع مرجعاً مفيداً للمفاوضات اللاحقة.

وينبغي في الوقت ذاته أن نستمر في شحذ أذهاننا وأن نظل مركز تفوق لهذه القضية وغيرها من قضايا نزع السلاح التي تعالج في جنيف. وسررت بالمشاركة في اجتماع غير رسمي نظمته الاتحاد الروسي والصين في بداية هذا الأسبوع بشأن ورقة إطارية تتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. والواقع أن هذا النوع من الاجتماعات بالغ الفائدة للغرض الذي ذكرته تواتراً.

وبدون المفاوضات، ستستمر هولندا في ممارستها الإعلامية والتثقيفية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسنواصل إطلاع مؤتمر نزع السلاح على ذلك. وآمل أن أراكم جميعاً في اجتماعنا الذي سيعقد غداً، الجمعة ٢٨ شباط/فبراير، في الساعة الثالثة بعد الظهر بقاعة المؤتمرات ٧.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ساندرز على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة راجما، سفيرة ماليزيا.

السيدة راجما (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبما أن إندونيسيا هي جار قريب لماليزيا، فيسعدني حقيقة أن أراكم تتولون هذا المنصب الهام. ويود وفدي أن يؤكد لكم مساندتنا.

إن بلدينا عضوان في حركة عدم الانحياز، وهي تجمع يضم ١١٦ بلداً تسعى إلى تحقيق السلم والأمن والتنمية في العالم. وقد اجتمع رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز مؤخراً في كوالالمبور، بماليزيا، في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، لدراسة القضايا العالمية الحاسمة الأهمية التي تؤثر على شعوبهم، بغية الاتفاق على مجموعة من الإجراءات في مجال تعزيز السلم والأمن والتنمية، تؤدي إلى نظام علاقات متعدد الأطراف يستند إلى مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وحقوق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في المسائل التي تخضع في صميمها لولاية الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وانعقد مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، الذي حضره ٦٣ رئيس دولة وحكومة، في ظل ترقيب حرب وشيكة على العراق، وتصاعد النزعة الانفرادية في العلاقات الدولية، وزيادة في الأعمال الإرهابية على مستوى العالم وتفاقم انكماش الاقتصاد العالمي. وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة، شهد مؤتمر قمة كوالالمبور تنشيطاً مستمراً لدور حركة عدم الانحياز في عالم خال من الحرب الباردة التي كانت السبب في ظهور الحركة، لكنه عالم تهيمن عليه الآن قوة عظمى وحيدة.

وعند إعلان الدول والحكومات لرأيهم في قضايا نزع السلاح والأمن الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تزايد اللجوء إلى الأعمال الانفرادية وفرض التوجيهات بإرادة منفردة. وأكدوا بقوة في هذا السياق أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفر الوسيلة المستدامة الوحيدة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وكرروا الإعراب عن قلقهم بشأن عدد من قضايا السلم والأمن الدوليين، وبخاصة القضايا المتصلة بتزع السلاح النووي، التي ما زالت تنصدر أولويات الحركة. وفي هذا الصدد، أعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن قلقهم إزاء عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدماً نحو إنجاز مهمة إزالة ترساناتها النووية وأكدوا الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات فوراً.

وأكد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة المفاوضات المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بتزع السلاح وأكدوا ضرورة بدء المفاوضات بشأن وضع برنامج متدرج

لإزالة الأسلحة النووية بالكامل ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية. وكرروا دعوتهم لمؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن وكمسألة تتصدر الأولويات.

وتشعر ماليزيا حقاً بالفخر والاعتزاز ويشرفها أنها استضافت اجتماع القمة المهم هذا الذي شارك فيه ١١٦ بلداً، وهو من أضخم التجمعات السياسية في العالم إذ يضم ثلثي أعضاء الأمم المتحدة. وماليزيا، باعتبارها الرئيس الجديد لحركة عدم الانحياز، ستحمل تفويض عدم الانحياز لها بفخر وتتعهد ببذل قصاراها في قيادة الحركة خلال الأعوام الثلاثة القادمة في هذه الفترة التي يسودها الاضطراب في العلاقات الدولية. وأود في هذا الصدد أن أثني على جنوب أفريقيا لحسن أدائها في الأعوام السابقة كرئيس لحركة عدم الانحياز. ونظراً لأهمية الجزء الخاص بتزع السلاح والأمن الدولي من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور بالنسبة لمداورات مؤتمر نزع السلاح، أود أن أطلب إلى الأمانة تعميم هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

إن عضوية مؤتمر نزع السلاح غير متاحة حالياً إلا لمجموعة مختارة من البلدان. بيد أن قضايا السلم والأمن الدوليين التي يواجهها المؤتمر تم جميع أعضاء المجتمع الدولي، وليس أقلهم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وتمثل أهمية مباشرة لهم. ولذا يجب أن يأخذ مؤتمر نزع السلاح بعين الاعتبار هذا الاهتمام، في مداولاته وأن يقوم بواجبه في تحقيق أمني المجتمع العالمي وأمله في جعل هذا العالم أكثر أمناً ومكاناً أفضل للعيش. ومن المؤسف أن المؤتمر دخل الآن عامه السادس من الفترة غير المثمرة التي لم تتحقق فيها أي أعمال موضوعية.

ورغم الاختلاف في تحديد المسؤول عن المشكلة وأسبابها، فإننا نتفق جميعاً على أن المأزق الحالي المتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح يُضعف مصداقية هذه المؤسسة. ويعجز الكثيرون عن فهم سبب عدم تمكن المؤتمر من بدء الأعمال الموضوعية، وخصوصاً إذا ما نظرنا إلى أدائه في الماضي ونجاحه في إبرام معاهدتين رئيسيتين لتزع السلاح، وهما اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦.

وهناك من يعتقدون أن هذا المأزق المطول في مؤتمر نزع السلاح يرجع أساساً إلى المواقف الجامدة التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بتزع السلاح النووي وتدابير منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. واحتج الكثيرون بأن التغلب على أسباب المأزق الحالي يتجاوز قدرة أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح وبأن الحل يكمن في ممارسة الإرادة السياسية على أعلى مستوى.

ويجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح، باعتباره محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف الذي تتجه إليه الأنظار، قادراً على الاستجابة للتحديات المتنوعة التي يواجهها المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبه وفي مجال السلم والأمن الدوليين. وأصبح نجاح مؤتمر نزع السلاح أشد أهمية الآن في عالم محفوف بخطر الإرهاب والأسلحة الدمار الشامل. فالعالم الآن ليس مهدداً بالأسلحة النووية فحسب بل أيضاً بالأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية والأسلحة الإشعاعية التي يمكن أن يؤدي استخدامها في الحرب والاعتداءات الإرهابية إلى قتل الآلاف.

ولئن كان من الضروري إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل فإن نزع السلاح النووي يجب أن يظل أهم شاغل للمجتمع الدولي، بما أن الأسلحة النووية تتصدر قائمة أسلحة الدمار الشامل. ويجب إزالة الأسلحة النووية،

سواء كانت في حيازة الإرهابيين أو لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تبحث القوى الكبيرة عن وسائل أخرى لتحقيق الأمن، بدلاً من تحقيقه استناداً إلى مبدأ الردع النووي. ويجب أن تكون الدول المدججة بالأسلحة قدوة بإزالة مخزونها من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا يجوز أن يكون هناك معياران يخضع تطبيقهما لمصالح القوى الكبيرة.

وتود ماليزيا، باعتبارها عضواً في مجموعة الـ ٢١ داخل مؤتمر نزع السلاح، أن تؤكد اهتمام المجموعة بأن يظل نزع السلاح النووي يتصدر أولويات المؤتمر وأن يظل الخفض المنهجي والتدريجي للأسلحة النووية - سعيًا إلى إزالتها بالكامل كهدف نهائي - من المهام التي يوليها المجتمع الدولي الأولوية. ويشهد التاريخ على الآثار المريعة التي أحدثتها الأسلحة النووية على شعب هيروشيما وناغازاكي، وهي المرة الأولى والوحيدة التي استخدمت فيها الأسلحة النووية، ولا يود التاريخ أن يشهد أبداً تكراراً لهذه الأعمال التي يرتكبها البشر ضد البشر. وفي هذا الصدد، تحت ماليزيا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على عدم الإخلال بتعهداتها بـ "تحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية"، الذي قدمته في المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت ذاته، يجب أن تستمر الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية في الالتزام بمبادئ عدم الانتشار. وإلى أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تود ماليزيا أن تحت، وفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، على "مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن توفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كمسألة ذات أولوية".

وفيما يتعلق بمسألة المواد الانشطارية، تؤيد ماليزيا ولاية التفاوض بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دولياً وبفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة. غير أننا نعتقد أن المفاوضات ينبغي أن تشمل أيضاً المخزونات الحالية. ويشكل البدء الفوري لمفاوضات وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة الأساسية التالية في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وتعتقد ماليزيا أيضاً أنه ينبغي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي عن طريق صك ملزم قانوناً. ويجب أن يكون هناك اعتراف بأن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للبشرية وينبغي أن يقتصر استكشافه واستخدامه على الأغراض السلمية فقط. ومع انعدام الضوابط، قد يؤدي تكثيف الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي إلى سباق للتسلح يضر بقضية السلم ومستقبل البشرية.

ويرجع المأزق الذي تمر به أعمال مؤتمر نزع السلاح إلى عدم تناغم ما زال يحتاج إلى سرعة إيقاع جديدة: وعدم حدوث ذلك لا يرجع بالتأكيد إلى نقص الأفكار أو الجهود. وقد سعى رؤساء مؤتمر نزع السلاح السابقون سعيًا حثيثاً لتحقيق طفرة بتقديم اقتراحات مفيدة. وليس من الخطأ القول بأن اقتراح آموريم كان أقرب الأشياء التي طرحت علينا من أجل التوصل إلى برنامج عمل متفق عليه في مؤتمر نزع السلاح. غير أن فرصة كسر الجمود قد فاتتنا في ذلك الحين.

وفي هذا السياق، ترحب ماليزيا بمبادرة السفراء الخمسة التي عرضت للمناقشة في جلسة المؤتمر العامة المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ كمخرج محتمل. وهذا الجهد الجماعي الذي لم يسبق له مثيل يشكل

خطوة إيجابية للغاية نحو التوصل إلى برنامج عمل قائم على توافق الآراء. وندرك أن اقتراح السفراء الخمسة هو عملية متطورة يمكن إبداء التعليقات والاقتراحات بشأنها للاستمرار في تحسينها، أملاً في تحقيق طفرة في عملنا. وتود ماليزيا، باعتبارها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، أن تستمر في دراسة جميع السبل المتاحة لبدء العمل الموضوعي في المؤتمر استناداً إلى برنامج عمل متوازن وشامل.

وبمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لاتفاقية أوتوا، أشارك المتحدثين السابقين في تشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على القيام بذلك. وتشعر ماليزيا بالقلق البالغ لأن الألغام المضادة للأفراد ما زالت تقتل وتشوه وتهدد حياة أعداد لا حصر لها من الأبرياء كل يوم. ونعتقد أن المعاناة الإنسانية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد تتجاوز إلى حد بعيد فائدتها العسكرية. وندرك أن اتفاقية أوتوا قد أرسيت قاعدة دولية ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد، وهي قاعدة أقرتها عدداً كبيراً من البلدان بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية.

وبالنظر إلى الأوقات المضطربة التي نمر بها، لم يكن هناك مفر من أن تنصب أنظار مؤتمر القمة في كوالا لمبور على الحرب الوشيكة في العراق، وتعالق أصوات حركة عدم الانحياز بقوة واتفاق تام ضد الحرب والترعة الانفرادية للقوى الكبيرة. وفيما يتعلق بتلك البلدان التي تترع إلى حل المشاكل بشن الحرب بدلاً من اللجوء إلى الوسائل السلمية، أود أن أختتم بياني باقتباس من الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه رئيس وزراء ماليزيا، الدكتور مهاتير محمد في مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في كوالا لمبور، لعلنا نفكر ملياً في أفضل وسيلة للتقدم:

"إن الحرب لا تحل شيئاً. إن الحرب بدائية. إن حرب اليوم أكثر بدائية من حروب العصر الحجري. والأهداف ليست الطائرات المقاتلة ولا المحاربين. فالهدف هو المدنيون العاديون، نساء وأطفالاً وشيوخاً. هؤلاء هم الضحايا سواء كانت هناك اعتداءات إرهابية أو أعمال عسكرية.

يجب تجريم الحرب. ويجب أن نناضل من أجل ذلك الآن."

وختاماً، هل تسمح لي هذه الهيئة المهيبة بأن أسأل هل يوجد محفل أنسب من مؤتمر نزع السلاح نفسه للنظر في تجريم الحرب أو عدم شرعية الحرب؟ ولعل هذا يكون هدفنا النبيل للمستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة راجما على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي على القائمة هو اليابان. وأعطى الكلمة للسفيرة إينوغوشي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيادة الرئيس بأن أؤكد لكم من جديد دعم وفدي الكامل لتوجيهكم لنا في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن خالص العزاء لشعب وحكومة الصين لسقوط ما يزيد على ٢٥٠ ضحية من جراء الهزة الأرضية التي وقعت مؤخراً على طول حدودها الغربية البعيدة.

لقد طلبت الكلمة، في جلستنا العامة الأخيرة، لأتحدث عن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ولأنه الدول الأعضاء إلى الحاجة الملحة للرقابة على المواد الانشطارية وإدارتها بغية حفظ الأمن الدولي في مواجهة مخاطر أكبر تتمثل في الانتشار النووي إلى الدول والعناصر الفاعلة الأخرى، بما فيها الإرهابيون. وطلبت الكلمة

اليوم لتقديم تقرير عن أحداث أخيرة تشير إلى التزام حكومتي القوي في مجال الأسلحة التقليدية، أي الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والشفافية في مجال التسلح.

ولكن قبل أن أقوم بذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري لممثل هولندا الموقر، السفير ساندرز، لمتابعته لبعض النقاط الموضوعية التي ناقشتها في الأسبوع الماضي وبخاصة لالتزامه بالإطار والهيكل اللذين حددتهما في الأسبوع الماضي. وأشكر أيضا السفير لتوضيحه موقف حكومته الحالي بشأن بعض القضايا الرئيسية التي ستجري مناقشتها إذا ما بدأت مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من جديد. وأعتقد أن جميع تعليقاته كانت مفيدة لكل الدول المهتمة ببدء هذه المفاوضات من جديد.

وأنتقل الآن إلى مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأود أن أشير إلى أن اليابان كانت من الأعضاء المؤسسين لاتفاقية أوتاوا وأنها أتمت هذا العام التزاماتها بموجب المادة ٤ من الاتفاقية. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأبلغ المجتمع الدولي، بفخر واهتمام خاص، بأن رئيس وزراء اليابان، جونيشيرو كويزومي، قد حضر الاحتفال بتدمير آخر مخزون متبق لليابان من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهو الاحتفال الذي جرى بعد ظهر يوم ٨ شباط/فبراير في قاعدة لقوات الدفاع عن النفس في مقاطعة شيغا، وأن رئيس الوزراء أطلق بنفسه تفجير تلك الألغام الأخيرة المتبقية. وحضر هذا الاحتفال أيضا النائب الأول لوزير الخارجية والأمين البرلماني لوكالة الدفاع، بالإضافة إلى عدد كبير من البرلمانيين، بمن فيهم ممثلو الرابطة البرلمانية المعنية بهذه المسألة. وتلقيت توجيهات من عاصمتي أيضا للعودة إلى اليابان من أجل المشاركة في هذه المناسبة وتقديم تقرير عن الجهود المبذولة في جنيف في ميدان الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكان الاحتفال كله دليلا على الالتزام السياسي الواضح لحكومتني بقضية اتفاقية أوتاوا.

ووجهت الدعوة أيضا إلى أطفال كان من بينهم ضحايا من بلد ملوث بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وساعدونا في نشر الوعي بين الأجيال وإشراك الأجيال القادمة في التزامنا، فهي الأجيال التي ستنهض بمسؤولية القضاء على المآسي المرتبطة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد في شتى أنحاء العالم في المستقبل. وأشعر بالأسى تجاه الضحايا، بمن فيهم الأطفال، الذين ما كانوا سيعانون لو أن العالم - بما في ذلك اليابان - قد تحرك أسرع من ذلك.

غير أنني أؤكد لكم يا سيادة الرئيس أن اليابان ستبذل أقصى ما في وسعها لمساعدة البلدان المنكوبة على اتخاذ ما يلزم لعمليات إزالة الألغام وأنها ستستمر في مساندة الناجين من الألغام في جهودهم الشجاعة للتصدي للصعوبات التي يواجهونها حاليا. وقد سعد رئيس الوزراء بصورة خاصة لتولي اليابان منصب الرئيس المشارك للجنة الدائمة لإزالة الألغام والتوعية بخطر الألغام وتكنولوجيات إزالة الألغام ابتداء من أيلول/سبتمبر من هذا العام، وأعرب عن رغبته القوية في أن يضاعف جميع الأعضاء جهودهم للقضاء على المآسي الإنسانية المرتبطة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وأود أيضا أن أنتهز هذه المناسبة، نيابة عن حكومة اليابان باعتبارها أحد المشاركين في الرعاية، لأعرب عن تقديرنا الصادق لحكومة إندونيسيا لاستضافتها الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في ١٠ و ١١ شباط/فبراير، وحلقة العمل التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن الشفافية في مجال التسلح في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير. وأحرزت حكومة إندونيسيا نجاحا في استضافة هذين الاجتماعين في بالي بما تميزت به من كرم

الضيافة والكفاءة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيد جاياتنا دانابالا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء مكتبه، وبخاصة المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، لتنظيم حلقتي العمل.

وكانت الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في بالي بشأن الأسلحة الصغيرة أول اجتماع لمراكز الاتصال أو التنسيق الوطنية التابعة لـ ٢١ دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تبادل الآراء بشأن تنفيذ برنامج العمل الخاص بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعالجت الحلقة الدراسية مواضيع مثل دور مراكز الاتصال الوطنية ووكالات التنسيق الوطنية، والتعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات، والقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية، ونظم ترخيص الصادرات والواردات ووضع العلامات، وإدارة المخزونات وحفظ السجلات، وتعاون المجتمع المدني.

وقد حضرت الحلقة الدراسية باعتباري معينة لرئاسة أول الاجتماعات التي ستعدها الدول كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل، وهو الاجتماع الذي سيعقد في تموز/يوليه هذا العام، وقد أُتيحت لي الفرصة لاطلاع المشتركين على نتائج المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي أجريتها هنا وفي نيويورك تمهيداً لذلك الاجتماع. وقد ساهمت الحلقة الدراسية بدور كبير بلا شك في تيسير تنفيذ برنامج العمل وتنسيقه على المستوى الإقليمي.

وأحرزت حلقة العمل الإقليمية بشأن الشفافية في مجال التسلح نجاحاً باهراً أيضاً. وشارك السفير ميتسورو دونوواكي، من بلدي، في هذا الاجتماع الهام كمتحدث رئيسي. وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هو تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإمام بصكين عالميين متعلقين بالشفافية وهما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ بالنفقات العسكرية، وعلى الانضمام إليهما. وانضم إلى الصكين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا العشرة جميعها، بالإضافة إلى عدد من البلدان المتاخمة، مثل تيمور الشرقية، وباروا غينيا الجديدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، والصين، وجمهورية كوريا. وترى حكومتي أن كلا الصكين سيحظيان بقبول أوسع نطاقاً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

السيد الرئيس، ختاماً يسرني للغاية أن أعلن أن المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية متاحة الآن للتصدي لمشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيجري تخصيص ما يناهز ١٧ مليون دولار سنوياً لتمويل مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع البناءة في هذا الميدان. وأول المشاريع التي ستمول من هذه الميزانية هو مشروع "الأسلحة مقابل تنمية المناطق" في كمبوديا. وآمل أن أرى اقتراحات ببرامج ومشاريع مفيدة تحل فعلياً مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتُحدث تأثيراً في مواجهتها والتغلب عليها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة إينوغوشي على بيانها. والمتحدث التالي على قائمتي هو رومانيا. ولذا أدعو ممثلة رومانيا، السفيرة فيليب، إلى إلقاء بيانها.

السيدة فيليب (رومانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبتأكيد تعاون وفدي ودعمه الكامل لكم، وبخاصة في الجهود المستمرة المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق طال انتظاره بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.



وأُتحدث اليوم نيابة عن رومانيا وسويسرا، بصفتنا الحالية كرئيسين مشاركين للجنة الدائمة للخبراء المعنيين بتدمير المخزونات، لكي أضم صوتنا إلى بيان السفير جان لينت سفير بلجيكا بشأن الذكرى السنوية الرابعة للشبكة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وتحمل هذه الذكرى مدلولاً خاصاً للدول الأطراف، بما أنها حدث تاريخي هام في مجال تنفيذ التزام أساسي من الالتزامات التي ينص عليها الصك، وهو تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد. فتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ هو الموعد النهائي لإتمام تدمير المخزونات لدى الدول الأطراف التي أتاحت بدء نفاذ الاتفاقية. ونود أن ننتهز هذه المناسبة لنشكرها جميعها على قيادتها وإسهامها في إعطاء اتفاقية أوتاوا قوة قانونية، وعلى جهودها المستمرة من أجل الالتزام بالموعد النهائي لتدمير المخزونات.

وقد شهدت عملية حظر الألغام المضادة للأفراد نمواً مطرداً منذ بدء نفاذ الاتفاقية قبل قرابة أربعة أعوام ونتوقع أن تحقق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٤ دعماً جديداً لمساعدتنا في هذا الميدان. وهذه العملية الإيجابية والمشجعة للغاية هي ثمرة التزام جميع المشاركين وجهودهم المشتركة من أجل القضاء على لعنة الألغام المضادة للأفراد: وهذا يرجع إلى إيمانهم بالأهداف الإنسانية الجوهرية لاتفاقية أوتاوا، وإلى عزمهم على تأمين حياة أفضل لضحايا الألغام المضادة للأفراد وقلقهم بشأن الحواجز الحقيقية التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية في البلدان المنكوبة بالألغام.

ويشكل تدمير المخزونات تدبيراً وقائياً يرمي إلى القضاء على انتشار الألغام المضادة للأفراد. ولكن كان تدمير المخزونات مسألة تقنية إلى حد بعيد، فإنه يكتسب هذا العام بُعداً سياسياً هاماً لمجتمعنا الدولي برمته. فالمسألة لا تقتصر على الامتثال لصك دولي ملزم قانوناً، بل إنها أيضاً اختبار لالتزام الدول الأطراف، بالإضافة إلى التزام البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا لكنها تشعر أيضاً بالقلق إزاء الأثر السلبي الذي تحدثه الألغام المضادة للأفراد في الأجل الطويل على سلامة المدنيين الأبرياء وعلى التنمية المستدامة.

ويسعدنا في هذه المرحلة المهمة أن نرى أن معالجة مسألة تدمير المخزونات تتم بالتزام الدول الأطراف بأعلى درجات المسؤولية. وقد تأكدت لنا هذه الحقيقة أثناء اجتماع لجنتنا الأخير الذي حظي بمستوى عالٍ من المشاركة سواء في الحضور أو في المناقشات.

وكما أشار السفير لينت، فقد بلغ امتثال الاتفاقية معدلاً رائعاً، حيث أشارت جميع الدول الأطراف التي يوافق الموعد النهائي الخاص بها ١ آذار/مارس، فيما عدا دولة واحدة، إلى أنه لن يكون لديها أي مخزونات في ذلك التاريخ. وفضلاً عن ذلك، أشار عدد كبير من البلدان إلى عزمه على إتمام تدمير مخزونات الوطنيات قبل فترة الأربعة أعوام المنصوص عليها في الاتفاقية - وبعضها قبل ذلك بفترة كبيرة.

وأطلعنا مشتركون آخرون على الصعوبات التي يواجهونها في هذه العملية، وطلبوا في بعض الحالات مزيداً من الدعم من مجتمع المانحين. ونرى في ذلك تعبيراً قوياً عن الروح الصميمة للتعاون والشركة بلا تحفظ، التي تتميز بها عملية اتفاقية أوتاوا.

ونوجه كلمة تقدير خاصة إلى الوفود المشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة للخبراء المعنيين بتدمير المخزونات والتي قدمت معلومات تفصيلية عن حجم ومكونات مخزوناتنا من الألغام المضادة للأفراد وخطط تدميرها رغم أن دولها ليست بعد أطرافاً كاملة الأهلية في الاتفاقية. ونود أن نهنئها على موقفها البناء والمسؤول ونتطلع جميعاً إلى الترحيب بها قريباً في مجتمعنا.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضاً بمناسبة حديثي أمامكم بأن أشير بإيجاز شديد إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبأن أبلغكم وأبلغ المشتركين في هذا الاجتماع بأن بوخارست قد استضافت في بداية هذا الأسبوع، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، حلقة دراسية إقليمية بشأن تنفيذ الوثيقة التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وقد استضافت حكومة رومانيا هذه الحلقة التي اشتركت في رعايتها حكومتا كندا وإيطاليا والتي عقدت لتكون إسهاماً إقليمياً في الاجتماع الذي ستعقده الدول في عام ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ برنامج العمل.

وكان الهدف الرئيسي للحلقة الدراسية الإقليمية هو اجتماع الممثلين من القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملين في ميدان الأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والمنتجين. وركزت أعمال الحلقة على قضايا وضع العلامات والتعقب وإسهام هذا النشاط في الرقابة على الاستيراد والتصدير والعبور. كما أتاحت للمشاركين فرصة لتبادل المعلومات بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتحديد أفضل الممارسات في وضع العلامات والتعقب والرقابة على الصادرات؛ وتحديد المجالات التي سيكون من المفيد فيها وضع معايير دولية وطرق ووسائل تعزيز إطار التعاون على المستويين الإقليمي والدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وجرت مناقشة وتأكيد الحاجة إلى صياغة وإنفاذ لائحة متسقة لنشاط السماسرة ووجه اهتمام خاص إلى العلاقة بين الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المنطقة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضاً أن انتهز هذه المناسبة لأعرب عن تقدير حكومتي للسفيرة كونيكو إينوغوشي، سفيرة اليابان، والسفير راكش شود، سفير الهند، لحضورهما الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة بشأن الأسلحة الصغيرة في بوخارست ولمساهمتهما الهامة في أعمال ذلك الاجتماع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة فيليب على بيانها الذي أدلت به نيابة عن رومانيا وسويسرا بصفتهم الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة للخبراء المعنيين بتدمير المخزونات. وأود أيضاً أن أشكرها على العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل إيطاليا.

السيد سكوتو (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بمناسبة حديث إيطاليا للمرة الأولى في ظل رئاستكم أن أهنيكم وأؤكد لكم دعم إيطاليا الكامل وتمنياتها لكم بالنجاح في ولايتكم.

ويسعدني كثيراً أن أتحدث في هذا اليوم الذي يوافق الذكرى السنوية الرابعة لبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا. وأود أن أشرك أستراليا وبلجيكا وكندا واليابان وماليزيا وهولندا ورومانيا التي تحدثت أيضاً في هذه المناسبة.

وكان لدى إيطاليا دائماً إيمان راسخ بالضرورة الأخلاقية والسياسية لاتفاقية أوتاوا كأداة لتحقيق تحسن كبير في حياة السكان في عدد كبير من البلدان الشديدة التأثر بمحنة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فضلاً عن ذلك، نعتقد أن الاعتبار الأخلاقي والسياسي ينبغي أن يدفعنا نحو ترسيخ مبادئ القانون الدولي التي هي أساس الاتفاقية.

ومنذ انضمام إيطاليا إلى الاتفاقية، تقدمنا بخطوات واسعة نحو امتثالها، وسأعرض بإيجاز كيفية قيامنا بذلك. وكما تعلم الوفود المشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة للخبراء المعنيين بتدمير المخزونات المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، فإن إيطاليا - التي تتولى مهمة المقرر المشارك للجنة الدائمة - قد أتمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تدمير مخزونها وفقاً لأحكام المادة ٤ من الاتفاقية، حيث بلغ مجموع ما دمته ١٢٢ ٠٠٠ ٧ لغم - وهو على الأرجح أضخم مخزون تمتلكه أي دولة من الدول الأطراف - قبل الموعد النهائي بسنة. وطبقت إيطاليا تكنولوجيا بسيطة لتفكيك مختلف مكونات وأجهزة تفجير ألغامها الأرضية المضادة للأفراد.

وقمنا بتدمير كل شيء مع إيلاء اعتبار كامل للشواغل البيئية. وهذا يثبت بوضوح أنه يمكن الالتزام بجد السنوات الأربع الزممي الذي حدده المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا إذا ما توافرت الإرادة السياسية اللازمة وتوافر التزام حقيقي من الدول الأطراف بالتعاون في أنشطة إزالة الألغام مع الدول التي تلتزم بالمساعدة.

أما النقطة الثانية التي أود أن أؤكد لها فهي أن إيطاليا تعتبر إزالة الألغام للأغراض الإنسانية مسألة فائقة الأهمية ومن ثم زادت مساهمتها في تمويل عمليات إزالة الألغام زيادة كبيرة. ونود في هذا الصدد أن نؤكد أهمية العناية برصد المشاريع وتقييمها بعد انتهائها. وتود إيطاليا أن تجد تدعيماً لهذه الممارسة. فتوفير قدر كبير من المعلومات التقنية والتفصيلية عن النتائج التي أحرزتها مختلف المشاريع، سيهيئ لنا الظروف الملائمة التي يشترطها البرلمان لكي يستمر في الموافقة على تقديم المزيد من التمويل لعمليات إزالة الألغام. ونعتقد أنه ينبغي منح الأولوية لمساعدة البلدان الأخرى في سعيها نحو دعم الاتفاقية بنفس الطريقة. ونظراً لما اكتسبناه من بصيرة نافذة في النواحي التقنية المتصلة بتدمير أجهزة التفجير، فإننا نستطيع مساعدة أي دولة طرف على القيام بنفس الشيء. وفي عام ٢٠٠٢، زادت إيطاليا مساهمتها في عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وعمليات مساعدة الضحايا إلى ٩,٨١ مليون يورو. وكانت أولوياتنا الرئيسية هي ضمان الاستمرارية في تمويل عمليات إزالة الألغام، على نحو ما نادت به البلدان المنكوبة.

وأخيراً، ترى إيطاليا من الضروري أن تؤكد أهمية تعميم المعاهدة على مستوى العالم ولذا قامت بعدة مساعٍ ثنائية لدى الدول الرئيسية غير الأعضاء في هذا الصدد. وما زلنا نأمل في النجاح بفضل الجهد المستمر في تشجيع الدول غير الأعضاء على الانضمام إلى البلدان المصدقة على اتفاقية أوتاوا والبالغ عددها ١٣١ بلداً، بالإضافة إلى البلدان الخمسة عشر الموقعة عليها. ولن نتوقف عن تنظيم حملات لتوعية الجمهور والحكومات فضلاً عن العناصر الفاعلة بخلاف الدول، آمليين في كسب دعم دولي متزايد للاتفاقية.

وأود في هذه المناسبة السعيدة أن انتهز الفرصة لدعوة الدول غير الأطراف إلى المبادرة بتدمير جزء من مخزونها باختيارها واقترح إقامة نظام تقييدي لحظر تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبذلك تقوم هذه الدول بخطوة هامة، أعتقد أنها لا تفتقر إلى الواقعية، تثبت بها، دون الإخلال بأمنها الوطني، تمسكها بمبدأ هذه الاتفاقية الهامة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا، السفير بكبات.

السيد بكبات (منغوليا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في أول حديث لي في الجلسة العامة في ظل رئاستكم أن أعبر، نيابة عن وفد منغوليا، بأحر تهانينا بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونيه الكامل.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير وفدي البالغ للعمل الممتاز الذي قام به الرئيس المنتهية ولايته، السفير راكش سود. وأود أيضاً أن انتهز هذه المناسبة لتقديم العزاء إلى وفد جمهورية الصين الشعبية المجاورة لبلدي، فيما يتعلق بالزلزال الذي أودى بحياة المئات من الناس وأن أطلب منه إبلاغ أسر الضحايا بمؤاساتنا الصادقة.

(تابع الكلمة بالإنكليزية)

ويشارك وفدي في مشاعر القلق العامة والشعور المتزايد بالإحباط إزاء استمرار المأزق الذي وصلت إليه أعمال مؤتمر نزع السلاح. وتبعث الحالة الراهنة في المؤتمر على الأسف وخصوصاً في ضوء الحاجة الملحة إلى استجابة المجتمع الدولي استجابة فعالة ومنسقة للتحديات الجديدة.

وبالنظر إلى طبيعة التهديدات الأمنية الناشئة في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، ينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتحديد وإزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وتحقيق تقدم ملموس في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. غير أن بعض الصكوك الدولية الهامة الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار لم يبدأ نفاذها بعد أو لم تطبق فعلياً.

ويوافق وفدي تماماً على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذا فإن هناك أهمية حيوية ممارسة الإرادة السياسية الواضحة والالتزامات الصريحة المقدمة فيما يتعلق بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤيد منغوليا اتخاذ تدابير مثل تقييد الأسلحة النووية، وإزالة الرؤوس الحربية النووية من ناقلات الأسلحة، وتقديم القوى النووية لتعهدات مشتركة بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وتقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً إلى دول غير الحائزة للأسلحة النووية، وغير ذلك من التدابير التي تساعد على تقليل خطر استخدام الأسلحة النووية بدون إذن أو نتيجة خطأ في التقدير.

وكانت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر نذيراً خطيراً بتزايد احتمال استخدام العناصر الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل. ويجب عدم التقليل بأي حال من الأحوال من شأن الخطر الذي يمثله احتمال استخدام

الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، أعتقد أن النهج المتعددة الأطراف لقضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح والقضايا الأمنية، والامتثال الصارم للصكوك الدولية المتوافرة في هذا الميدان ومواصلة تدعيمها وتعميمها على نطاق العالم أمور بالغة الأهمية لتعزيز هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وهناك أهمية حيوية لأن يشجع المجتمع الدولي توثيق التعاون في مجال تحسين الحماية المادية للمواد النووية، ومكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المصادر المشعة، وإتمام الأعمال الخاصة بمشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب النووي.

وتولي منغوليا أهمية كبيرة لمواصلة تعزيز وتدعيم عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد رحبت بالتوقيع في أيار/مايو ٢٠٠٢ في موسكو على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها - ستارت ٢ - المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والتي ستحد بصورة كبيرة من عدد الرؤوس الحربية في موعد أقصاه عام ٢٠١٢. ونعتقد أن هناك ضرورة حيوية لأن تستمر القوى النووية في سعيها نحو نزع السلاح النووي بإخلاص، على نحو ما تقضي به المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والقرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، المعقود في عام ٢٠٠٠. وتساند منغوليا الجهود المبذولة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم، المقرر عقده في عام ٢٠٠٥.

ونؤمن بأن تدعيم وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية عاملان مهمان في تدعيم عدم الانتشار وتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين. وتبذل منغوليا أقصى جهدها لتقديم إسهامها المتواضع في هذه القضية بتدعيم مركزها كبلد خال من الأسلحة النووية ومساندة إنشاء هذه المناطق في شتى أنحاء العالم.

وينبغي أن يقتصر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، باعتباره التراث المشترك للإنسانية، على الأغراض السلمية المفيدة للبلدان جميعها. ونساند المبادرة المشتركة التي قام بها وفدا الاتحاد الروسي والصين لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة ضد الأجسام الفضائية أو استعمالها، وذلك بالاتفاق بشأن صك ملزم قانوناً في هذا المجال واعتماده.

وتشارك منغوليا تماماً المجتمع الدولي في قلقه المشروع إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على مستوى العالم، وبخاصة في المناطق التي تنشب فيها الصراعات. ونولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١. ونتوقع أن يساهم أول الاجتماعات التي ستعقدتها الدول كل سنتين بشأن تنفيذ البرنامج في بلوغ هذا الهدف النبيل.

ويساند وفدي البيان الذي أعلنته مجموعة الـ ٢١ في الجلسة العامة للمؤتمر في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وما زال برنامج العمل يقف حائلاً دون بدء الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح. ويقدر وفدي جهودكم يا سيادة الرئيس والجهود التي بذلها الرؤساء السابقون لإيجاد طريقة عملية للخروج من هذا المأزق الذي استمر فترة طويلة وتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. ونذكر جميعاً - كما أكد زميلنا من ماليزيا - أننا لا نفتقر إلى الاقتراحات والمبادرات ولكن لم يساعدنا أي منها حتى الآن على تحقيق طفرة.

ونرحب بآخر مبادرة عرضها السفراء الخمسة باعتبارها جهداً جديراً بالثناء لدفع المؤتمر إلى التركيز على الأعمال الموضوعية. وهناك اتفاق واسع النطاق على أنها مبادرة مشتركة بين الأقاليم ومفتوحة لمزيد من التعديلات والتحسينات، بغية مواءمة مصالح جميع الدول الأعضاء. ويعرب وفدي عن موافقته على عدد كبير من عناصر هذا الاقتراح. ولكننا نعتقد أنه ينبغي إجراء مزيد من المشاورات لكي تخطى المبادرة بقبول جميع أعضاء المؤتمر.

ويرى وفدي أن هناك ضرورة ملحة لبدء العمل المركز والموضوعي في مؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٣ والاستجابة بالتالي لتوقعات المجتمع الدولي. وإلى جانب جهودنا من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج العمل، ينبغي أن نستطلع جميع السبل الأخرى.

وختاماً، أود أن أؤكد لكم يا سيادة الرئيس أن وفدي سيعمل بالتعاون الوثيق معكم ومع الوفود الأخرى من أجل تنشيط دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير بكبات على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وما زال أمامي متحدثان وأعطي الكلمة لممثل تايلند.

السيد سوغوندا بيروم (تايلند) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبأن أؤكد لكم من جديد دعمنا الكامل.

أتحدث اليوم لأعرب عن تأييد وفدي للموقف الذي عبر عنه السفير جان لينت سفير بلجيكا وغيره من المتحدثين الموقرين الذين سبقوني بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

منذ أربعة أعوام، بدأ نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونشأت قاعدة دولية جديدة. وتعهد المجتمع الدولي بالتصدي للمشاكل الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. ومنذ ذلك الحين، شاهدنا شراكة قوية بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية فيما أصبح يعرف باسم عملية "أوتاوا"، بمشاركة متزايدة الأهمية من الناجين من الألغام الأرضية أنفسهم.

وإشفاقاً على ضحايا الألغام الأرضية الأبرياء في بلدنا ومنطقتنا، قررت تايلند الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا وعملية أوتاوا. وبعد مرور أربعة أعوام، ما زلنا أوفياء بالالتزامنا بموجب الاتفاقية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، سيجري تدمير آخر دفعة من مخزون الألغام المضادة للأفراد لدى القوات المسلحة الملكية التايلندية وفقاً لاتفاقية أوتاوا.

وأوكلت الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا إلى تايلند استضافة الاجتماع الخامس للدول الأطراف، المقرر عقده في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وهي المرة الأولى التي سيعقد فيها اجتماع للدول الأطراف في آسيا. وتعتبر تايلند ذلك شرفاً ومسؤولية كبيرة في آن واحد، وسوف نبذل أقصى ما في وسعنا لنجاح الاجتماع. ونود أن ننتهز هذه المناسبة يا سيادة الرئيس لدعوة جميع المهتمين إلى الاجتماع الذي سيعقد في بانكوك في أيلول/سبتمبر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل تايلند على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إسئلي (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بمناسبة حديثي للمرة الأولى أوجه إليكم أرق عبارات التهئة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاون وفدي ودعمه الكامل لكم. ويوجه وفدي أيضاً شكره إلى السفير راکش سود، سفير الهند، على جهوده المتواصلة لدفع أعمالنا قدماً. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفدي لمساعدتكم من أجل التغلب على المأزق الذي تشهده هذه المؤسسة الفريدة التي نتحمل من خلالها المسؤولية عن بقية المجتمع الدولي.

ولعلكم تذكرون أن السفير سونغار قد أبلغ مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي بأن اتفاقية أوتاوا قد عرضت على البرلمان التركي لاستكمال إجراء دستوري بشأنها وأنها أوشكت أن تحصل على موافقة الجمعية العامة البرلمانية. غير أن إجراء الانتخابات العامة المبكرة في تركيا قد دعا إلى بدء العملية من جديد هذا العام.

وأود أن أبلغ المؤتمر، وقد اقتربنا من الذكرى السنوية الرابعة لبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا، بأنه قد أعيد عرض الاتفاقية على البرلمان التركي للانضمام إليها. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أي منذ سبعة أيام، أقرت لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الاتفاقية وأرسلتها إلى الجمعية العامة للموافقة النهائية عليها.

وأود اليوم أن أؤكد من جديد عزم بلدي على استكمال عملية الانضمام في أقصر وقت ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وبذلك نكون قد استكملنا قائمة المتحدثين، وأرى سفير الصين يطلب الكلمة.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، أعربتم في بداية جلستنا اليوم عن تعاطفكم مع ضحايا الزلزال الذي وقع في كسينجيانغ بالصين. وأعرب سفيرا اليابان ومنغوليا الموقران أيضاً عن مشاعر مماثلة في بيانيهما. وتأثر وفد الصين وتأثرت شخصياً للغاية ونود عن نعرب عن امتناننا لكم ولسفيري اليابان ومنغوليا. وسوف ننقل هذه المشاعر إلى حكومتنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير هو، سفير الصين. هل يطلب أي وفد الكلمة الآن؟ لا يبدو ذلك.

وأود أن أذكر بأنه وفقاً للترتيب الذي وافق عليه مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٣، كان هناك مقعد شاغر بين الدول الأعضاء يحمل اسم يوغوسلافيا. وفي السنوات التالية، تقدمت جميع البلدان المنبثقة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بطلبات للمشاركة في أعمال المؤتمر كدول غير أعضاء، وفقاً للمواد من ٣٣ إلى ٣٥ من النظام الداخلي. ولعلكم تعلمون أيضاً أنه ابتداءً من ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، لم يعد اسم يوغوسلافيا مستخدماً من أي بلد. وفي ضوء ما تقدم، هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على إزالة لوحة يوغوسلافيا من بين أعضاء المؤتمر؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): وبمناسبة القرار الذي اتخذه المؤتمر لتوه، أود أن أطلب من أمانة المؤتمر أن تزيل بالتالي اسم يوغوسلافيا من مرفق النظام الداخلي.

وأود أن أدعوكم الآن إلى البت في طلب صربيا والجبل الأسود المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.530/Add.3، المعروضة عليكم.

هل لي أن اعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة صربيا والجبل الأسود إلى المشاركة في أعماله وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): وبذلك تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، في الساعة ١٠/٠٠ بهذه القاعة. ووفقاً للممارسة المتبعة، سيستمع المؤتمر إلى بيان من المشتركين في الحلقة الدراسية السنوية التي نظمتها الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

- - - -